

السودان..  
رئيس مع إيقاف التنفيذ

١٦

الفصل السادس عشر  
لماذا رفضنا نتائج الانتخابات

obeyikan.com

## هذا بيان للناس لهذه الأسباب رفضت نتائج الانتخابات جملة وتفصيلا ولن أعترف بها

كل هذا وغيره، دعانا لرفض نتائج الانتخابات، لم يكن رفضنا لها مبنياً إلا على سليقة رفض الظلم والحيث، لم يكن هرباً من الهزيمة ونتاج الديمقراطية، فنحن حماة الديمقراطية وبناتها، نحن نحمي من تحييء به الصناديق، وفيما يلي توثيق للرفض:

بسم الله الرحمن الرحيم

### بيان مهم من مرشح الرئاسة حاتم السر حول نتائج الانتخابات

إلى جماهير الشعب السوداني الأبية

إلى جماهير الحزب الإتحادي الديمقراطي الحرة

أخاطبكم اليوم من على أرضية ثابتة بثبات مواقفكم التاريخية وارتكازاً على جذور أصيلة عميقة بعمق تاريخ وإرث وطني شريف، إرث تحملونه وأنتم ثابتون على المبادئ والمواقف الوطنية الصلبة، بدءاً بتحقيق الاستقلال من داخل البرلمان والسودنة والجلاء ورفع علم الحرية، وسيرا على ذات الدرب في كل المعارك المفصلية في تاريخ بلادنا، حين تصدى الحزب لكل أنظمة القهر والتصلت والاستبداد حتى أكتوبر المجيد وظل حزبنا على ذات الدرب عند قيام نظام مايو ١٩٦٩ حيث قاوم وناضل حتى تحققت إرادة الجماهير في رجب الأغر ٦ أبريل ١٩٨٥. وقبل أن تلتقط جماهير شعبنا أنفاسها لتتعم بالحرية انقضت نفر من العسكر وتدعمهم بعض الوجوه المدنية السوداء، والتي ما لبثت وجدت نفسها ترزح تحت أقدام العسكر الثقيلة وليتهم كانوا هم عسكر السودان وجند جيشه الباسل، بل هم تلك الفئة الباغية التي عرف الشعب عنها انقلابها على بعضها البعض قتلا وتشريدا وسجنا لمن كان سعيد الحظ. نحى فيكم أيتها الجماهير المخلصة الوفية، الإيمان القوى بوحدة أراضي السودان كواقع معاش في زمن غلب علي السودان أيادي تناوشه بأهواء وتتقاسمه باتفاقيات أنانية في موائد توزيع وتقسيم حصص وثروات... نحى المد والزخم الجماهيري الذي توشحت وازدانت به حملاتكم وندواتكم ولياليكم الانتخابية، وهذه

شيمتكم وعزيمتكم، عزيمة الرجال الأسود الحامين لأرض السودان والمدافعين عن حرائره ومكتسباته. وفي ظل الظروف الانقلابية القاهرة والسياسات الانفرادية الانتقائية غير المسبوقة التي رُجّت فيها البلاد لبيل أسود والتي قادت لحالة إخفاقات متتالية تولدت عنها الإستقطابات الدينية والعرقية والإثنية النعراء البغيضة... تلك الإخفاقات التي كانت (وما تزال) سبباً مباشراً أدى الى سلسلة حروب وتمزيق وتشريد وإقصاء وتفرد بالسلطة وبالقرارات المصرية... وما لازمتها من سياسات خارجية قبطية خلقت عداوات إقليمية ودولية لا يزال الوطن ومواطنيه يدفعون ثمنها الغالى ويتأرجحون يمنة ويسرة على هوى أفراد وشلل دون اتزان ومن غير حياد... ولما خضع نظام الإنفاذ لإرادة شعبنا وسمح بضغط من قوي المقاومة الوطنية بهامش من الحريات ، كانت كوادر حزبنا متلاحمة مع كافة قوى شعبنا في معركة توسيع دائرة الحريات والحفاظ علي مكاسب اتفاقية السلام في نيفاشا واتفاقية القاهرة وصولاً إلي قيام انتخابات ديمقراطية شفافة يعبرها شعبنا حقبة شديدة المرارة... ثم تترست قوى الشمولية والقهر وراء حجب التآمر والمكر السئ للعملية الانتخابية والتي نجزم بأن إصحابها وقوامها يكمن في كونها منظومة مترابطة لا إنفكاك لها، منظومة حلقيه لا تقبل التجزئة والتفريط... منظومة تتداخل مفاصلها الآتية في المضمون روحاً وفي المظهر سياقاً مع كل بنود الاتفاقيات الموقعة بعيداً عن المراوغة السياسية الآتية والتكتيك الحزبي الضيقين... ولقد عملنا بكل إخلاص ونجهد بأن يتم تصحيح مسار العملية الانتخابية والتي بدأت من التعداد السكاني وقانون الانتخابات وتكوين المفوضية وتوزيع الدوائر وتقسيمها والسجل الانتخابي.... ولكن أبى الحزب الحاكم إلا وأن تأتي كل المراحل مشوهة مبتورة لا تشبه الشعب السوداني ولا تتماشى مع إرثه وتاريخه الوطني الشريف.... وما نتج عن هذا التعنت كان مؤشراً خطيراً ينذر بأن القادم أسوأ ولا محمد عقباه...، يتحمل نظام المؤتمر الوطني كل التبعات والإخفاقات الماضية والحاضرة والآتية... في ظل هذه التداعيات والمعطيات المتسارعة تدارست القيادة برئاسة مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى قرار المشاركة في العملية الانتخابية والذي بنى على مبادئ ورؤى وطنية منطلقة من إستراتيجية الحزب في العمل على إرساء ركائز وأركان السلام الدائم والتنمية العادلة المتوازنة وندب الاستقرار للوطن والرفاهية لأهله.... وعلي هذا الأساس وافق حزبكم علي خوض تجربة الانتخابات بالرغم مما شابها من مؤشرات وحقائق التزييف وقمع الحريات والتلاعب في السجل الانتخابي والإرهاب الانتخابي . ومنذ ساعات الاقتراع الأولي رصد مندوبو حزبنا مئات من حالات التزييف والغش والتجاوزات.... يا جماهير الشعب السوداني الأبى نلتقيكم اليوم

وفي هذا المنعطف التاريخي المهم بعد أن انتهت عملية الاقتراع في جميع أنحاء الوطن وفي مهاجر الغربة المنتقاة لنضع أمامكم الحقائق التالية :

١. العملية الانتخابية كواحدة من آليات التحول الديمقراطي كان استحقاقا وطنيا وشعبيا من خلال اتفاقية نيفاشا للسلام والتي هي محصلة لنضال كل قطاعات الشعب السوداني وهي ليست منحة من احد.

٢. الحزب الاتحادي الديمقراطي تحسبا لهذا التحول سعى للوصول إلى اتفاق حد ادنى للوفاق الوطني مع الحكومة والقوى السياسية الأخرى ليعالج بشكل جزري أزمة الحكم في السودان ، إلا أن كل المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تعنت نظام الإنقاذ وتشبته بالسلطة، بمفهوم واحد إلا وهو أن الوفاق الوطني يعني أن يجلس الجميع تحت شجرة الإنقاذ وليس تحت راكوبة السودان.

٣. طرحنا مفهوم الحكومة القومية التي يمكن أن تشرف على الانتخابات لضمان الحيادة والنزاهة وأيضا تم رفض هذا الطرح.

٤. طرحنا أن تكون المفوضية العليا للانتخابات بطريقة قومية تشارك كل القوى السياسية في تشكيلها على أن يكون أعضاؤها ممن عرف عنهم النزاهة والكفاءة وتم رفض هذا المقترح.

٥. تم تشكيل اللجنة العليا لمفوضية للانتخابات من الأسماء المعروفة لديكم وهم قدامى النظام المايوي السابق وتربطهم بنظام الإنقاذ الكثير من الخيوط التي تجعلهم لا يستطيعون التعامل بنفس القدر بين مرشحي الحكومة والقوى السياسية الأخرى، أن لم يكونوا تحت السيطرة والتوجيه المباشر لمرشحي المؤتمر الوطني وهذه المسألة القت بظلالها على الإخفاقات والخطايا التي صاحبت العملية الانتخابية. وكانت النتيجة كالآتي :-

١. تم إجراء الانتخابات الخطأ للشعب الصح، وبشهادة المراقبين الدوليين فإن الانتخابات التي جرت لم تف بالمعايير الدولية المتعارف عليها.

٢. كنا نخشى التزوير ولكن ما ظهر أثناء الانتخابات هو أفظع وأمر وأبشع من التزوير حيث أن بطاقات انتخابية خاطئة تم تسليمها لولاية بأكملها واستغرقت إجراءات إعادة طباعة وإعادة شحن وتسليم البطاقات الجديدة أكثر من ١٢ ساعة.

3. هناك مرشحين أسقطت أسماؤهم من البطاقات الانتخابية ، وهناك دوائر انتخابية تم

استبدال بطاقتها مع دوائر أخرى وتم استبدال رموز المرشحين في بعض الدوائر.

٤. توصلنا أخيراً إلى أن ماجرى ليست أخطاء إدارية وفنية ومهنية فقط بل ماجرى هو جريمة في حق الشعب السوداني تضاف إليها أعمال الترويع والبلطجة التي مورست ضد وكلاء المرشحين حيث تم حبس البعض خارج إطار القانون من الساعة ٨:٠٠ صباحاً حتى ٤ عصرًا .

٥. سادت الفوضى والاضطراب جميع مراكز الاقتراع داخل وخارج السودان مما فتح الباب واسعاً أمام حالات التزوير غير المسبوقة في تاريخ الانتخابات السودانية. أن سجل الشعب السوداني حافل بالدروس والعبر والمواقف الثورية المنحوتة في لوحات الشرف وعلى جدران التاريخ القريب والبعيد من عمر الإنسانية... لقد رفعتم رايات العزة والكرامة والوطنية وشهد لكم العالم هبات وثورات أصيلة تاريخية... بهذا أعاهدكم بأن أظل على العهد في منازل الخطوب وشحذ الهمم من أجل حقوق المواطنة والحريات العامة وكريم العيش موقفاً صلباً ومبدئياً لا نکوص عنه كما عهدتموه وخبرتموه . وبصفتي مرشحاً لرئاسة الجمهورية خضت هذه الانتخابات أعلن الآتي :

١. رفضي التام وعدم إعترافي بنتائج انتخابات رئاسة الجمهورية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ولن أشترك في أى حكومة تعتمد نتائج هذه الانتخابات المزورة.

٢. أن هذه النتيجة التي تم إعلانها اليوم لم تعكس التمثيل الحقيقي لأهل السودان كما أنها لم تعبر عن إرادة جماهير الشعب السوداني.

٣. نؤكد تمسكنا بالخيار الديمقراطي كآلية للتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات على أن يتم مراجعة جميع الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية ومعالجة التعقيدات التي أفسدت العملية الانتخابية على أن يتم العمل مستقبلاً على فصل عملية الانتخابات الرئاسية والولائية والتشريعية من بعضها البعض.

٤. نؤكد التزامنا بحق الاستفتاء لأهلنا في الجنوب مع استعدادنا التام للعمل بكل ما أوتينا من إمكانيات لتحقيق الوحدة الطوعية.

٥. لا بد من إجراء تحقيق شامل لكل ما صاحب العملية الانتخابية من خطايا وتزوير وتجاوزات وأخطاء ومحاسبة المسؤولين عنها بدءاً باللجنة العليا لمفوضية الانتخابات.

٦. للخروج من المأزق السياسي الراهن الذى دخلت فيه البلاد نتيجة لهذه الانتخابات

المعطوية في إجراءاتها والمرفوضة في نتائجها ، فإن تعاملنا مع ما أفرزته هذه الانتخابات المعيبة، سيكون كتعاملنا مع حكومة وضع اليد، ولن نتمنعا التجاوزات التي مورست من السعي لإنقاذ الوطن من مهددات التبعر والضياع، وسنعمل بكل السبل الممكنة لانتشاله من براثن الانفصال، والافتتال، وذلك بإعمال وفاق وطني يرتكز على أربعة أسس سبق إعلانها، أولى هذه الثوابت تؤكد على التمسك بكافة اتفاقيات السلام التي تم توقيعها . ثاني الثوابت تؤكد على أن وحدة السودان الطوعية هي خيار أبناء السودان ، وتدعو للعمل من أجل أن تأتي نتائج استفتاء تقرير المصير تعزيزاً للوحدة ودعماً لها . ثالثة الثوابت تؤكد على أولوية الشأن الوطني على التطلع الحزبي فلا مجال في هذا الحوار لمكاسب حزبية على حساب الأجندة الوطنية الأساسية . ورابعة الثوابت تركز على شمولية الحوار لكل القوى السياسية فلا إقصاء لأحد، وفي سبيل تمكين هذا الوفاق سنسمو فوق كل الصغائر لمجاهة التحديات. « بنى وطنى المخلصين الشرفاء الأشقاء والشقيقات الكرام أتقدم بجزيل شكري لجميع الذين صوتوا لي مرشحاً لرئاسة الجمهورية في كل ولايات السودان الحبيب ولأبناء بلادي في منافي الغربية المنفيين والمهجرين وللملايين منهم الذين حرموا من تسجيل أسمائهم بحجج واهيه ومخالفة للنصوص الدستورية التي فصلها النظام علي نفسه، لأنهم يعلمون إنهم سيصوتون إلينا وأؤكد لكم إننا قد كسبنا شعبياً وسياسياً وعلم الجميع بأننا القوي السياسية الأولى في البلاد. كما ندعو جماهير شعبنا الأبى إلى التحلي باليقظة وعدم الانجرار لأي أعمال استفزازية أو خارجة عن القانون لتفادي اي اضطرابات مع احتفاظكم بكامل حقكم في التعبير عن رفضكم لنتائج هذه المهزلة الانتخابية بقوة عبر الوسائل السلمية المتحضرة.. فمن هنا أدعوكم أحبتي أن نجعل من هذه النتيجة المخجلة انتصاراً لإرادتنا وجمعاً لصفوفنا والالتفاف حول قيادتنا الحكيمة لنجعل من المرحلة القادمة التي ستبدأ من يوم الثلاثاء القادم أملاً حقيقياً وممكناً للتغيير الديمقراطي.. وأن لا تجعلوا لليأس والإحباط أن يجد مكاناً في نفوسكم العزيزة .

إلا هل بلغنا اللهم فأشهد

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

حاتم السر علي سكينجو

مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي لرئاسة الجمهورية

السبت الموافق ١٧ ابريل ٢٠١٠م

## الحزب الذي رفع راية الحرية يرفض نتائج الانتخابات غير الحرة



**بيان من الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصيل إلى جماهير الشعب السوداني عامة  
وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصيل خاصة حول موقف الحزب من نتائج  
الانتخابات**

قال تعالى: ﴿سَتَجِدَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأُولِينَ فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ صدق الله العظيم قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ صدق الله العظيم قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾ صدق الله العظيم .

شارك الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصيل في الانتخابات العامة التي جرت في البلاد وفي كل مستوياتها باعتبارها من أهم المستحققات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة وغيرهما من الاتفاقيات . وبمفهوم أنها خطوة من خطوات التحول الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة والطريق الوحيد الذي يؤمن به حزبنا ويعتمده وسيلة للوصول إلى السلطة تنويجاً لاختيار شعبنا الحر لمن يحكمه عبر صناديق الاقتراع . كذلك قد رأى الحزب في العملية الانتخابية فرصة لخلق حراك سياسي وتنظيمي وسط قواعده وكوادره خاصة والساحة السياسية عاماً . وقد رأينا في الانتخابات فرصة لتمارس كوادر الحزب وقياداته الشابة العملية الانتخابية عملياً ولتكتسب من خلالها الخبرات السياسية والتنظيمية .

قبيل دخول الانتخابات مرحلتها الأخيرة ، أجمعت القوى السياسية الوطنية كافة وبعد مشاورات مكثفة على ضرورة تأجيل العملية الانتخابية برمتها إلى شهر نوفمبر ٢٠١٠م ولأسباب واقعية وموضوعية ، حتى يتسنى للمفوضية القومية للانتخابات معالجة مختلف أوجه القصور التي شابت العملية في مراحلها المختلفة ، ولكي يتاح خلق جو من الوفاق الوطني تجري

من خلاله الانتخابات بسلاسة ويسر عبر انتخابات يتفق عليها الجميع.

وكذلك لكي يتسنى للقوى السياسية أثناء فترة التأجيل الدخول في حوار للتواصل للأسس التي تضمن للسودان وحدته واستقراره . إلا أنه وللأسف الشديد لم يتسن ذلك لأن المفوضية والمؤتمر الوطني رفضا فكرة التأجيل بعناد وصلف . ومن ثم حاولت القوى السياسية الوصول لإجماع حول خوض العملية الانتخابية أو مقاطعتها ، وكذلك لم يتسن الوصول لموقف موحد حول ذلك واتخذ كل حزب قراره منفرداً.

لقد كان الحزب مدركاً للصعوبات والعراقيل التي تكتنف الانتخابات ، ونبه لذلك مراراً وتكراراً منذ بداية العملية الانتخابية وفي مراحلها الأولى ، بدءاً من صدور قانون الانتخابات الذي كان للحزب العديد من التحفظات عليه ، والتي قام برفعها من خلال مذكرات عديدة للجهات المختصة ، ومروراً بمرحلة الإحصاء السكاني وتوزيع الدوائر وعملية التسجيل وإجراءات الاقتراع ، ولم يغب بال الحزب احتمالات التزوير والممارسات الفاسدة التي سوف تحدث . ومنذ اللحظة الأولى لبداية الاقتراع ، تأكدت مخاوف الحزب من عدم جاهزية وحيادية المفوضية القومية للانتخابات وفروعها في الولايات المختلفة ، وعدم قدرتها على إدارة عملية الاقتراع بالطريقة التي يتحقق من خلالها نزاهة وعدالة الانتخابات ، وتمثل ذلك في الفوضى والاضطراب الذي ساد مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد ، من اختلاط للبطاقات ورموز المرشحين وغياب بعضها وسقوط أسماء الآلاف من الناخبين وظهور سجل جديد في مراكز الاقتراع يختلف عن السجل الذي سلمته المفوضية لمدوبي الأحزاب ، وتداخل اللجان الشعبية في عمل لجان الاقتراع في المراكز والتي هي في الأساس كوادر للمؤتمر الوطني ، مما فتح الباب واسعاً أمام التزوير . ناهيك عما رصده مندوبونا ومندوبو الأحزاب الأخرى وأوردته وسائل الإعلام كافة في حالات تلاعب في الصناديق أثبتتها الشكاوى التي قدمت إلى مسئولي المفوضية وأكدت محاضر الشرطة في مختلف بقاع السودان . وقد اعترفت المفوضية القومية للانتخابات وفروعها بالكثير من الخروقات والممارسات الفاسدة ، كما شهدت منظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية المحلية والدولية بما صاحب الانتخابات من سلبيات ، وأنها لم تفي بالمعايير الدولية ، والحال هكذا فإن الحزب بالرغم من إصراره من المضي قدماً في العملية الانتخابية حتى نهايتها ، إلا أنه يجد لزاماً عليه التعبير بشكل واضح لا لبس فيه عن موقفه من نتائج الانتخابات . بعد أن تأكد الحزب ومن خلال معايشة حقيقية ورصد دقيق ومؤثق لمجريات الأحداث ، أن هذه الانتخابات وبالطريقة التي تمت بها هي أبعد ما تكون عن انتخابات حرة ونزيهة أو عادلة ،

ولهذا فقد امتنع السيد رئيس الحزب مولانا السيد محمد عثمان الميرغني عن الإدلاء بصوته. أن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب السوداني ، كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان ، وبناء عليه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يعلن رفضه التام وعدم الاعتراف بنتائجها جملة وتفصيلاً ، ويطالب بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد وللخروج من المأزق السياسي الراهن الذي دخلت فيه البلاد نتيجة لهذه الانتخابات بممارساتها الفاسدة ونتائجها المرفوضة ، فإن الحزب يدعو لحوار وطني جامع بين القوى السياسية الوطنية يفضي للاتفاق حول القضايا المصرية التي تواجه بلادنا في المرحلة المقبلة ، وفي مقدمتها ضرورة تضافر الجهود لجعل الوحدة خياراً جاذباً حتى تأتي نتائج الاستفتاء على تقرير المصير لأهلنا في جنوب السودان دعماً وتعزيزاً لوحدة السودان تراباً وشعباً ، وكذلك الاتفاق على حل عاجل وشامل لقضية دارفور .

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي رفع راية الحرية والديمقراطية ، وسعى لتحقيق السلام وتأكيد الوحدة عبر اتفاقية الميرغني / قرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م يشيد بجماهيره التي أعادت التاريخ وهي تتلاحم مع قياداتها أثناء العمل الكبير في حملة الاستعداد للمشاركة في الانتخابات بمختلف مراحلها ، أن قيادة الحزب إذ تحمي هذا الدور الكبير لكوادير وجماهير الحزب بمختلف قطاعاته الشبابية والطلابية والنسوية والمهنية في جميع بقاع السودان ، رغم ظروف القهر والتغييب وممارسات الحكم الشمولي السلطوي لأكثر من عشرين عاماً وضعف إمكانيات الحزب المادية ، لعل ثقة تامة بأن جماهير الحزب ستواصل الجهود والعمل الجاد لتمتين بناء الحزب والاستعداد للجولة القادمة للانتخابات ، والتي ستكون قريباً بعون الله متمسكة بما أتيج من هامش الحريات التي ناضلت من أجلها وحققتها بالكفاح دون منة من أحد وسيكون النصر المؤزر حليفها بمشيئة الله طال الوقت أم قصر . كما إننا على ثقة تامة أن جماهير حزبنا رغم غضبتها من عمليات التزوير الفاضحة الواضحة سوف تتحلى بما عرف عنها من يقظة من هذه الظروف الدقيقة التي يواجهها الوطن . وسوف لن تستجيب لأي استفزازات من أي جهة كانت حرصاً منها على سلامة الوطن والمواطنين . نقول قولنا هذا ، لعل فيه عبرة لكل معتبر ، ولن نسمع ووعى وأدرك وارعوى ، والسلام على من اتبع الهدى .

والله الموفق وهو المستعان ،،،،

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

التاريخ ٥/٥/١٤٣١هـ - الموافق ١٩/٤/٢٠١٠م